مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2025 ص 184 - 201

تاريخ الإرسال: 31-10-2024 تاريخ القبول: 10-12-2024

الرسوم على المنتجات التبغية

Taxes on tobacco products

خرشي لزهر*

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (الجزائر)، lazharkharchi04@gmail.com

https://orcid.org/0009-0003-4523-2577

الملخص:

تسبب المنتجات التبغية أخطارا بيئية جسيمة من تلوث بيئي، إلى أمراض مختلفة وجد خطيرة كالأمراض السرطانية وغيرها، وتشمل المنتجات التبغية مختلف أنواع السجائر وتبغ النشق والمضغ إضافة إلى التبغ التقليدي، وظهرت حديثا السجائر الالكترونية التي تعتبر اقل خطرا من سابقاتها، وعملت مختلف الدول على التقليل من أخطارها ومحاربتها حتى المنع في بعض الأحيان، ومن بين الآليات الوقائية هي فرض رسوم وضرائب على هذه المنتجات من أجل الرفع من سعرها وبالتالي عزوف المستهلك عنها وكذا تحقيق إيرادات مالية من اجل إصلاح الأضرار التي تسببت فيها، وتمثلت هذه الرسوم بالجزائر في ثلاثة رسوم أساسية وهي الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم الجزافي المحرر للمواد التبغية والرسم الإضافي على المواد التبغية، وكان تطبيق الرسم على الاستهلاك منذ بداية التشريع الجبائي ضمن نظام TGP، TGPS ومع بداية الإصلاحات تم فرض الرسوم الأخرى، وتميزت بارتفاع ملحوظ في النسب والمعدلات المفروض عليها مما أثر على ارتفاع في أسعار مختلف المنتوجات التبغية وهي الغاية المرجوة منها، لكن بالمقابل نجد إيرادات هذه الرسوم توجه إلى أهداف غير هدفها الحقيقي وهي إصلاح الأضرار التي سببتها بالرغم من تدارك الدولة لهذا الأمر وأصبحت مؤخرا توجه بعض إيرادات هذه الرسوم إلى مراكز مكافحة السرطان والأنشطة العلاجية.

*المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: التبغ، الرسم، التلوث، البيئة، المنتجات التبغية.

Abstract:
Tobacco products pose serious environmental hazards, from environmental pollution to various diseases, including serious illnesses such as cancer. Tobacco products include various types of cigarettes, snuff, and chewing tobacco, in addition to traditional tobacco. Recently, electronic cigarettes have emerged, which are considered less harmful than their predecessors. Different countries have worked to reduce their dangers and combat them, even to the point of prohibition in some cases. Among the preventive mechanisms is the imposition of fees and taxes on these products to raise their prices, thereby discouraging consumer use and generating financial revenues to repair the damage caused by them. In Algeria, these fees consist of three main taxes: the internal consumption tax, the flat-rate tax on tobacco products, and the additional tax on tobacco products. The application of the consumption tax began with the start of the tax legislation within the TGP system, and with the onset of reforms, the other taxes were imposed. They are characterized by a noticeable increase in the rates and percentages applied, which has led to a rise in the prices of various tobacco products, which is the intended goal. However, on the other hand, we find that the revenues from these taxes are directed towards goals other than their true purpose, which is to repair the damage they caused, despite the state's efforts to address this issue. Recently, some of the revenues from these taxes have been directed to cancer control centers and therapeutic activities.
Keywords: tobacco, tax, pollution, environment, tobacco products.

مقدمة

تعد قضية الرسم على المنتجات التبغية أحد أهم العناصر المجسدة لمبدأ الملوث الدافع، والتي تتضمن عددًا من التأثيرات العميقة على المجتمع بأكمله، لما تحدثه من تلوث للهواء والماء والتربة، إضافة إلى الأضرار الصحية الجسيمة التي يمكن أن يتعرض لها المستهلكون وغير المستهلكين على حد سواء.

لذا؛ فإنّ هذا العمل يأتي لتسليط الضوء على الموضوع وتحليله بصورة مفصلة، بهدف تحليل دقيق لهاته الرسوم على المنتجات التبغية،وتتضمن الدراسة أيضًا تحديد الأسس القانونية لفرض هذه الرسوم وفق ما جاء به القانون الجزائري، وبالأخص قوانين المالية مما يساهم في بناء منظومة قانونية شاملة وفعالة لتسهيل جباية مثل هذه الرسوم وتوجيه مداخليها توجيها صحيحا، ولمعالجة هذا الموضوع تثار الإشكالية التالية: **ماهية الرسوم على المنتجات التبغية وأهم تطبيقاتها في التشريع الجزائري؟**

وللإجابة عن هذا الإشكال اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي، كما سنستعين بالدراسة الإحصائية لإبراز معدلات وإيرادات هذه الرسوم وكيفية تحصيلها وتوزيعها، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الرسوم على المنتجات التبغية وأهميتها، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى تطبيقات وتفصيل هذه الرسوم وفق التشريع الجزائري.

وفي النهاية نستعرض ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات، بهدف توجيه الأطراف المعنية بالجباية ممثلة أساسا في مصالح الضرائب والجمارك والهيئات المعنية الأخرى، باتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في هذا الشأن، وذلك بناءً على التشريعات والتنظيمات القانونية بخصوص هذه الرسوم، وبهذا الشكل يمكن الاعتماد على هذا العمل كمصدر قيم في مجال الرسم المنتجات التبغية.

المبحث الأول: ماهية الرسوم على المنتجات التبغية.

المطلب الأول: مفهوم الرسوم على المنتجات التبغية

المطلب الثاني: الأسس القانونية لفرض هذه الرسوم

المطلب الثالث: أهمية فرض الرسوم على المنتجات التبغية

المبحث الثاني: تطبيقات الرسوم على المنتجات التبغية وفق التشريع الجزائري

المطلب الأول: الرسم الداخلي على الاستهلاك

المطلب الثاني: الرسم الجزافي المحرر للمواد التبغية

المطلب الثالث: الرسم الإضافي على المواد التبغية

من أجل الفهم الدقيق لمختلف الرسوم التبغية وجب التطرق لأهم المصطلحات الأساسية وذلك بتحديد المصطلحات المستخدمة في النصوص القانونية والتي تتعلق بالتبغ والرسوم التبغية وغيرها من المفاهيم ذات الصلة.

المبحث الأول: ماهية الرسوم على المنتجات التبغية.

المطلب الأول: مفهوم الرسوم على المنتجات التبغية

الفرع الأول : المنتجات التبغية

تشمل المنتجات التبغية في جميع المنتجات المشتقة من التبغ، مثل مختلف أنواع السجائر المتمثلة في التبغ الأسود والتبغ الأشقر والسيجار والشيشة وكذا السجائر الإلكترونية وتبغ النشق والمضغ إضافة إلى الكبريت والقداحات، ويجب التعرف على الفئات المختلفة من المنتجات التبغية والتي تخضع لتطبيق الرسوم على المنتجات التبغية وفقا للتشريعات الجزائرية، هذه المنتجات تعد جزءاً لا يتجزأ من صناعة التبغ وتختلف بشكل كبير في طبيعتها وتأثيرها على الصحة.

تشمل الفئات المنتجات مثل السجائر العادية والخفيفة والفاخرة والسجائر الإلكترونية والسجائر المركبة وغيرها. وتختلف هذه المنتجات أيضاً في تركيبتها وطريقة استخدامها وآثارها الصحية، بالإضافة إلى ذلك يجب الإشارة إلى أن تطبيق الرسوم التبغية يتطلب الامتثال للتشريعات الجزائرية ذات الصلة والمتعلقة بالتبغ.

هناك العديد من المشتقات التبغية المتوفرة في السوق المحلية، بما في ذلك السجائر العادية المعروفة بتركيبتها التقليدية والتي يستخدمها الكثيرون، وبالإضافة إلى ذلك هناك السجائر الخفيفة التي تعتبر خيارًا أخف في النيكوتين والتي يفضلها بعض المدخنين بجانب ذلك هناك أيضًا السجائر الفاخرة المصممة للمدخنين الذين يفضلون التمتع بتجربة تدخين أكثر تطورًا. (R. Cunningham، 2022، صفحة 52).

كما تعد السجائر الإلكترونية أحدث إضافة إلى سوق المنتجات التبغية ، تتيح السجائر الإلكترونية للمدخنين تجربة تدخين خالية من الدخان والرائحة الكريهة، مما يعزز راحة المدخن ويقدم بديلًا أكثر صحة للتدخين التقليدي، بالإضافة إلى هذه

الأنواع، أدرج المشرع الكبريت والقداحات ضمن المنتوجات التبغية (المادة 41 من قانون المالية لسنة 2021).

الفرع الثاني: الرسوم على المنتجات التبغية

تتمثل الرسوم التبغية في مقدار الضريبة التي يتم فرضها على المنتجات التبغية والتي تعتبر وسيلة فعالة جدًا لتحقيق أهداف معينة تتعلق بالصحة العامة وتقليل استهلاك التبغ بالإضافة إلى تحقيق موارد مالية بهدف معالجة الأضرار الناتجة عنها، ويتم تحديد مقدار هذا الرسم وكيفية تحصيله والجهات المسؤولة عنه وفقًا للقوانين الجزائرية المعمول بها والمتمثلة أساسا في قوانين المالية.

وبناءً على ذلك فإن الرسم التبغي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان تعزيز الصحة العامة وتقليل الأضرار الناجمة عن استهلاك التبغ في المجتمع (للضرائب، الرسم على المنتجات التبغية، 2018)، ويشمل ذلك زيادة سعر المنتجات التبغية، وتنظيم عملية الإنتاج والتوزيع، وتشديد القوانين المتعلقة بالتبغ. كما يعتبر الرسم التبغي مصدرًا مهمًا للإيرادات الحكومية ، حيث يتم استخدامها لتمويل ميزانية الدولة.

وتحظى القوانين الجزائرية بتطور مستمر لمواكبة التحديات الناشئة، حيث يتم مراجعة سياسات الرسم التبغي بشكل دوري للتأكد من أنها تستوفي الأهداف المحددة.

في النهاية، يعتبر الرسم التبغي آلية فعالة ومؤثرة في التحكم في استهلاك التبغ والحد من التأثيرات السلبية على صحة الأفراد وتأثيره على البيئة والمجتمع بشكل عام.

المطلب الثاني: الأسس القانونية للرسم على المنتجات التبغية

تعتبر الأسس القانونية للرسم على المنتجات التبغية في القانون الجزائري مبنية على التشريعات الوطنية ممثلة في قانون الضرائب وقانون الجمارك، كما تم اعتماد تنظيمات محددة تهدف إلى توجيه واستخدام وتجارة منتجات التبغ، بما في ذلك التبغ ومشتقاته، وتحديد الشروط الواجب توفرها في عملية ادراج الرسوم عليها، وتهدف هذه الأسس القانونية الى السيطرة والتحكم في استهلاك التبغ للحيلولة دون

وقوع الضرر وحماية الصحة العامة للمجتمع، وبهذا يتم تعزيز الجهود العالمية المبذولة للحد من استخدام المنتجات التبغية وتعزيز الصحة للجميع.

في هذا الصدد يجب أن نشير إلى أن الرسم على المنتجات التبغية يعد أمرًا حاسمًا وملزمًا في القوانين الجزائرية، لذا يجب على الشركات المصنعة للمنتجات التبغية الالتزام بجميع الضوابط والقيود المفروضة عليها من أجل ضمان سلامة وجودة المنتجات، وكذلك للمساهمة في جهود الحكومة والمجتمع للحد من استهلاك التبغ وحماية الصحة العامة للمواطنين، وتشكل هذه القيود والتدابير القانونية مصدر ضمان وتحكم للسلطات الحكومية في تنظيم سوق التبغ والمنتجات المرتبطة به (قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 1992 المادة 25).

كما تهدف أيضًا إلى حماية الشباب من التعرض المبكر لهذه المنتجات الضارة في الوقت نفسه، تعمل الأسس القانونية على تعزيز التوعية العامة بمخاطر التدخين والتبغ وتأثيراتها الضارة على الصحة، وتشجيع المجتمع على اتخاذ قرارات صحية وتجنب استخدام التبغ، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تعزز الأسس القانونية الاستجابة للتحديات الناجمة عن استخدام التبغ، مثل زيادة معدلات الإدمان والأمراض ذات الصلة وزيادة الضغط على النظام الصحي والوقاية من الأمراض السرطانية. (لزعر، 2023).

وبهذا يمكننا القول إنّ الأسس القانونية تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم ومراقبة صناعة التبغ وتجارتها، وتعزيز الصحة العامة والحفاظ على سلامة ورفاهية المجتمع.

المطلب الثالث: أهمية فرض الرسوم على المنتجات التبغية

تهدف القوانين المتعلقة بالرسم على المنتوجات التبغية في القانون الجزائري الى تنظيم صناعة التبغ وتحديد الشروط التي ينبغي أن تتوفر في منتجات التبغ، بهدف تحقيق حماية الصحة العامة والحفاظ على البيئة السليمة، كما تسعى هذه القوانين أيضًا إلى الحد من مخاطر التعاطي مع منتجات التبغ وتقليل آثارها الضارة على المجتمع بشكل عام وتعزيز الوعي العام بأضرار التدخين والتبغ.

وذلك من خلال تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها بشكل صارم، يمكن تحقيق تحسين كبير في جودة الحياة والحفاظ على صحة المجتمع، مع حماية الأفراد من المخاطر المرتبطة بتعاطي التبغ، فهي تسعى إلى زيادة الوعي والمعرفة حول التأثيرات الضارة للتدخين على الصحة العامة والبيئة، وتشجيع الأفراد على اتخاذ قرارات صحية ومسؤولة بشأن استهلاك منتجات التبغ، كما تعمل هذه القوانين على تعزيز الأبحاث العلمية والدراسات حول التبغ وتأثيراته الصحية، بهدف رفع مستوى الوعي والفهم فيما يتعلق بالتدخين واتخاذ إجراءات وقائية فعالة لتقليل مخاطره ، إن الالتزام بتطبيق هذه القوانين بشكل صحيح وفعال هو أمر بالغ الأهمية للجميع، فالحفاظ على صحة الأفراد والمجتمع والبيئة يتطلب جهودًا مشتركة وتعاونًا فعالًا.

الفرع الأول: حماية الصحة العامة

تتمثل أهمية حماية الصحة العامة في الحفاظ على سلامة ورفاهية المواطنين وتقديم الحماية اللازمة والكافية لهم من آثار التدخين المدمرة على الصحة والبيئة، وبناءً على ذلك، فإنّ القوانين التي تنظم استهلاك المنتجات التبغية تعمل على تحديد وتفصيل التوجيهات الواضحة والقاطعة والتدابير اللازمة للتحكم الصارم في استهلاك وتسويق منتجات التبغ وضبط مكوناتها بصرامة وإلزامية لضمان سلامة المجتمع بأكمله من خطر التدخين والتأثيرات الضارة له.

وبالتالي فهذه التدابير والإجراءات الوقائية أساسية للتخفيف من الأمراض المرتبطة بالتدخين والمشاكل الصحية الجماعية التي يمكن أن تنشأ نتيجة استخدام التبغ، لذا فإنه يجب على الحكومات والهيئات الصحية والمجتمعات المحلية والفردية أن يعملوا بشكل مشترك وتعاوني لتعزيز وتنفيذ هذه السياسات والتدابير القوية للحد من التدخين وحماية المجتمع من المخاطر المرتبطة به، ومن خلال هذا العمل المشترك والتعاوني ويتأتى ذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على المنتجات التبغية في حالة الاستيراد أو التصدير، سيتم الوصول إلى توعية أفضل والحد من حالات التدخين وتحسين صحة ورفاهية المجتمع بأكمله. (A. S. Gentzke، 2022)

الفرع الثاني: تقليل استهلاك التبغ

تهدف هذه التعديلات في القوانين على المنتجات التبغية إلى تقليل نسبة استهلاك التبغ في المجتمع بشتى السبل الممكنة، سواء من خلال تشديد القوانين والإجراءات الرقابية على صناعة وتسويق منتجات التبغ، أو من خلال توعية الجمهور بأخطار التدخين وتحفيزهم على الامتناع عنه، أو برفع الرسوم وبالتالي ارتفاع سعر المنتج.

تُركز هذه الجهود على تنفيذ استراتيجيات متعددة المستويات، بما في ذلك الحملات الإعلامية المكثفة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بأضرار التدخين وتأثيرها على الصحة العامة، تشتمل هذه الحملات على إطلاق حملات إعلانية على وسائل التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام التقليدية، وتنظيم فعاليات توعية مختلفة مثل الندوات والمؤتمرات والمعارض المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على توفير خيارات صحية بديلة عن التدخين، من خلال تشجيع استخدام المنتجات البديلة للتبغ، مثل السجائر الإلكترونية والأجهزة البخارية، التي قد تكون أقل ضررًا على الجسم البشري، علاوة على ذلك يتم تشجيع الأفراد على البحث عن برامج إقلاع عن التدخين والمساعدة المتاحة لهم للتخلص من هذه العادة الضارة، ورفع قيمة الرسوم التبغية أحسن إجراء للتقليل من استهلاكه.

من خلال تنفيذ هذه الإجراءات، تسعى الحكومة لتحقيق تقدم ملموس في تحسين صحة المجتمع وخفض معدلات الوفيات المرتبطة بالتدخين، كما تعمل على الحد من تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالأمراض المرتبطة بالتدخين، حيث توجه الجزائر عائدات معتبرة من الرسوم التبغية إلى مراكز معالجة الأمراض السرطانية (المادة 106 من القانون 14/19 بتاريخ 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 الصادر بتاريخ 2019/12/30 الجريدة الرسمية عدد 81 صفحة 39).

ومن خلال دراستنا لماهية المنتجات التبغية توجب علينا معرفة تطبيقات هذه الرسوم من حيث الوعاء وكذلك كيفية تحصيلها وتحديد وجهة إيراداتها.

المبحث الثاني: تطبيقات الرسوم على المنتجات التبغية وفق التشريع الجزائري

تطبق الجزائر ثلاثة أنواع من الرسوم على المنتجات التبغية وهي: **الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم الجزافي على المواد التبعية والرسم الإضافي على المواد التبغية.**

وسنقوم بدراسة كل رسم من هذه الرسوم على حدى لكن قبل ذلك وجب علينا معرفة مدى تأثير المنتجات التبغية على البيئة.

في تقريرها المعنون بمنظمة الصحة العالمية تدق ناقوس الخطر بشأن تأثير صناعة التبغ على البيئة، الصادر بتاريخ 31 مايو 2022، كشفت المنظمة العالمية للصحة أن أضرار المواد التبغية تصيب الإنسان مباشرة، كما أنها تصيب البيئة أيضا، وورد في تقرير أن التبغ وصناعته يؤدي إلى فقدان حوالي 600 مليون شجرة وخسارة ما يقارب 22 مليار طن من المياه العذبة وانبعاث 84 مليون طن من ثنائي أكسيد الكربون (https://www.who.int، 2022) والمنتجات التبغية التي تؤثر في جميع المراحل على البيئة سواءً في عمليات زراعة النباتات التي تضيع منتجاتها وانتهاء باستهلاكها ومخلفاتها "في تقرير لمنظمة الصحة العالمية بعنوان كيف يؤثر التبغ على البيئة صادر عن مكتبها الإقليمي لشرق المتوسط أكدت المنظمة أن التبغ يؤثر بطرق متعددة على كل من البيئة والصحة على حد سواء.

إنّ الاستعمال المفرط للمبيدات الحشرية والاستعمال غير العقلاني للأسمدة الكيميائية المستعملة في زراعة التبغ تؤدي إلى تسميم التربة إضافة إلى القضاء على أنواع كثيرة من الحشرات النافعة كالنحل، خاصة ان هذه الزراعة تنتشر كثيرا في الدول النامية والفقيرة، فزراعة التبغ في هذه المناطق يؤدي بالسكان المحليين إلى قطع الأشجار، فهذه الزراعة تفقد شجرة واحدة مقابل 300 سيجارة، كما تسهم قطع الأشجار إلى احداث تغير مناخي بالتقليل من امتصاص غاز ثنائي أكسيد الكربون.

إضافة إلى احتواء نفايات التبغ على 7000 مادة كيميائية سامة من بينها مركبات مسببة للسرطان، كما يؤدي استهلاكها إلى مخلفات من القمامة الناجمة عن السجائر تؤثر سلبا على البيئة وتصل حسب الإحصاءات التقريرية إلى 680 مليون

طن من النفايات سنويا أي ما يقارب 30 إلى 40 بالمئة من مجوع القمامة، وأكد الدكتور روبييجر كريش، مدير الصحة في المنظمة أي منتجات التبغ هي أكثر المخلفات السمة في هذا الكوكب حيث ان هناك 4.5 تريليون من مرشحات السجائر التي تلوث محيطاتنا وانهارنا وأرصفة المدن والحدائق والتربة والشواطئ كل عام."(https://www.who.int، 2022)

ويعد الرسم الداخلي على الاستهلاك أول الرسوم على المنتجات التبغية، والذي كان يفرض حتى قبل الإصلاح الجبائي سنة 1992، وبعد الإصلاح الضريبي تحول إلى ما يعرف بقانون الرسم على رقم الأعمال التي ورد فيه الرسم على الاستهلاك، ويتضمن التبغ إلى جانب المنتوجات التبغية، كما ورد بعضها ضمن قانون الضرائب غير مباشرة والرسوم المماثلة.

يتكون من ثلاث رسوم مختلفة، وهي الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم الإضافي على المواد التبغية والرسم الجزافي المحرر على المنتجات التبغية.

المطلب الأول: الرسم الداخلي على الاستهلاك

تمّ استحداث هذا الرسم بموجب المادة 25 من قانون الرسم على الرقم الأعمال (قانون الرسم على رقم الأعمال) لسنة 1992، فهو حصة ثابتة ومعدل نسبي يطبق على المنتوجات التبغية والكبريت موضوع الدراسة والجعة(البيرة)، وستند على وعاء ممثل في الحصة الثابتة أي الوزن الصافي للتبغ المحتوى في المنتوج للنهائي.

الفرع الأول: الوعاء

وعاء هذا الرسم هي الأساس الضريبي أو القاعدة التي ينص عليها الرسم، وهو سعر البيع بدون حساب الرسوم (خارج الرسم)، ويتم حسابه حسب التعريفات الواردة في الجدول الآتي (المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال معدلة بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2021):

المصدر الجريدة الرسمية –المادة 41 من قانون المالية لسنة2021

بيان المنتوج	التعريفة الخاصة والمطبقة على المنتوج	
المنتوجات التبغية والكبريت	الحصة الثانية (دج/كلغ)	المعدل النسبي (بناء على قيمة المنتج)
1- السجائر		
أ-التبغ الأسود	1.640	15%
ب-التبغ الأشقر	2.250	15%
2- السيجار	2.600	15%
3- تبغ التدخين(بما فيه الشيشة)	682	10%
4- تبغ للنشق والمضغ	781	10%
5- الكبريت والقداحات	20%	

ويدفعها المنتج اعتبارا من المواد الأولية، ثم يقوم بفوترتها وتدخل ضمن تكلفة الشراء الخاضعة للرسم على القيمة المضافة بمعنى انه يقوم بتحميلها إلى تاجر الجملة. (زنباي، 2018)

الفرع الثاني: التحصيل وتخصيص العائدات

يحصل هذا الرسم عن طريق التصريحات الشهرية نموذج G50، العمود المخصص للحقوق والرسوم الغير مباشرة والمعنونة بالرسم الداخلي على استهلاك التبغ، ويحمل الرمز E2E04 وفقا للتصريح الشهري نموذج G50، هذا في حالة المنتوج المحلي.

* أما بالنسبة للاستيراد فيتم التصريح لدى مصالح الجمارك نموذج D03، ويتم حسابها على أساس القيمة المصرحة لدى الجمارك ولهم حق المراقبة.

* يدخل هذا الرسم في القاعدة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة رقم. "TVA" (قانون الرسم على رقم الأعمال)

* في المنتوج المحلي فإن المدنيين بها الرسم هم المنتجين فقط، ويكون التصريح عند خروج البضاعة من المصنع وهذا خلال عشرون20 يوما من الشهر الموالي. ويتضمن هذا التصريح قيمة كمية المنتوج الخاضع للضريبة، أو الموجهة للاستهلاك.

ويتزامن هذا التصريح بالدفع المباشر للحقوق لدى قباضة الضرائب المختصة إقليميا، أي مكان جني المحصول

الفرع الثالث: تخصيص عائدات الرسم

يخصص ناتج الرسم على الاستهلاك وفقا لما نصت عليه المادة 28 من قانون المالية لسنة 2006 كما يلي:

-95% لصالح ميزانية الدولة.

-05% لصالح الصندوق الخاص للترفيه الصادرات.

ما يلاحظ في هذا الرسم رغم تطبيقه على المنتجات التبغية وهي مواد جد ملوثة للبيئة ومضرة للصحة، وباعتباره رسما بيئيا كما ورد في نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 87 لسنة 2018 (الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، 2018)، إلاّ أنّ مداخيله لم توجه ولو جزء بسيط منها لصالح الصناديق البيئية، أو لمراكز مكافحة الأمراض السرطانية التي تسببت فيها هذه المواد.

المطلب الثاني: الرسم الجزافي المحرر للمواد التبغية

تمّ تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2018 المادة 68 منه (المادة 68 من قانون المالية لسنة 2018، 2017)، وهذا الرسم يخص عمليات بيع المواد التبغية.

الفرع الأول: الأشخاص الخاضعون

يخضع لهذا الرسم المنتجون والموزعون للتبغ المعتمدين، بالإضافة إلى تجار التجزئة الذين يتعاملون بصفة مباشرة مع المنتج (المادة 116 من القانون رقم 21-16).

الفرع الثاني: العمليات الخاضعة لهذا الرسم

هذا الرسم يطبق على جميع عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون والموزعون على حد السواء لمادة التبغ بنوعيه ويكون معدل هذا الرسم هو **5%** من حاصل عمليات بيع المنتجات التبغية (DGI/ CIRCULAIRE N= 01/MF/ DLRFAJ/DLRF/2022 Du 03FEVEIER2022. P22)، ويحدد الوعاء الخاضع من المبلغ الإجمالي المحقق والمصرح به بواسطة الفاتورة عند الخروج مباشرة من المصنع.

ويقوم المنتج أو الموزع بالتصريح بمبلغ الفاتورة من خلال التصريح الشهري نموذج **ج50**، في أجل يحدد ب 20 يوما الموالية للشهر الذي تمت خروج البضاعة من المصنع، ويتم تسديدها إلى قباضة الضرائب صاحبة الاختصاص الإقليمي، ويدفع المبلغ مباشرة مرفقا بالتصريح هذا في حالة خضوع الشخص إلى النظام الحقيقي، وفي حالة خضوع الشخص إلى نظام الضريبة الخرافية الوحيدة يتم التصريح بالمبلغ سنويا.

ويقطع مبلغ هذا الرسم من النتيجة الجبائية في حالة خضوع الشخص إلى النظام الحقيقي في حالة عدم التصريح. (CIRCULAIRE N=01 ./MF/DGI/DLRFAJ/DLRF/IBID. page 02 et 03)

ويجب إظهاره أي مبلغ الرسم بصفة منفردة في الفواتير المعدة من طرف المنتجين والموزعين، ولا يدمج هذا الرسم في وعاء الرسم على القيمة المضافة(CIRCULAIRE N=01 /MF/DGI/DLRFAJ/2022 IBID)بمعنى استبعاد تحميله للمستهلك النهائي، أي يتحمله المنتج والتاجر فقط،

الفرع الثالث: عائدات الرسم الجزافي على المواد التبغية

يخصص عائد الرسم بنسبة 100% لصالح ميزانية الدولة.

* يخصم هذا الرسم من النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة عند نهاية السنة بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للشخص الطبيعي،

* أما في حالة دفعها قبل الشخص المعنوي الخاص تخصم منها الضريبة على أرباح الشركات.

ومنه؛ فان تاجر الجملة أو تاجر التجزئة عندما تم خصم هذا المبلغ من النتيجة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي وبالتالي فإنّ الدافع الحقيقي لهذا الرسم التبغي هو المستهلك النهائي لأنه أدمج في التكاليف.

المطلب الثالث: الرسم الإضافي على المواد التبغية

تمّ تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002 المادة 36 منه (المادة 36 من قانون المالية لسنة 2002) وهو ثاني رسم يفرض على المنتجات التبغية بعد الرسم الداخلي للاستهلاك TIC الذي كان الرسم الوحيد الذي يفرض على التبغ ومنتجاته، والذي كان يخضع له المنتجين للتبغ فقط، وتأسيسه لهذا الرسم أبقى الأشخاص الخاضعين له هم المنتجون فقط ، وهدف هذا الرسم اجتماعي قبل إن يكون بيئي.

الفرع الأول: وعاء الرسم

يتم حساب هذا الرسم وفقا لعدد العلب المنتجة من قبل المصنع، ويكون حسب العلب في حالة تبغ التدخين، والرزمة أو الحزمة في حالة تبغ المضغ، والفرق بينه وبين الرسم الداخلي للاستهلاك انه يدفعه المنتج في حالة المادة الأولية (أساس الوزن).

ومثال ذلك السجائر بدفع 1.640 بنسبة 10% أو بوحدة للكلغ.

أما الرسم الصافي على المواد التبغية TAD فيدفع من قبل المنتج في نهاية العملية الإنتاجية على أساس العلب أو الرسم الموجهة للاستهلاك.

الفرع الثاني: معدل الرسم

قدر معدل الرسم حسب الكمية المنتجة ب6دج لكل عملية سجائر،و6 دج لكل رزمة من مادة التبغ الموجه للمضغ في بداية الأمر (المادة 54 من القانون 03-02، 2003)

تم الرفع من هذا المعدل عدة مرات كالآتي:

*09دج لكل علبه أو رزمة بموجب قانون المالية 2010 المادة 43 منه. (المادة 43 من قانون المالية لسنة 2010)

*11دج لكل علبه أو رزمة بموجب قانون المالية 2012 المادة 70 منه. (المادة 70 من قانون المالية لسنة 2012)

*22دج لكل علبه أو رزمة بموجب قانون المالية 2020 المادة 106 منه. (المادة 106 من القانون 19-14، 2019)

وكان آخر تعديل في النسبة في قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 24-12-2023

*50دج لكل علبة أو رزمة بموجب قانون المالية 2024 المادة 72 منه. (المادة 72 من القانون المالية لسنة 2024، 2023)

أدى إلى زيادة متغيرة في أسعار التبغ تحملها المستهلك النهائي وقد تجلى ذلك في أسعار التبغ في السوق. فهي فترة وجيزة تضاعف تقريبا أسعار علب السجائر بكل أنواعها.

الفرع الثالث: توزيع حاصل الرسم

يوزع حاصل هذا الرسم وفقا لنص المادة 72 من قانون المالية لسنة 2024 *كما يلي:

يوزع عائد الرسم الإضافي على المواد التبغية كما يأتي:

14 دج، لصالح صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية،

21 دج، لصالح حساب التخصيص الخاص رقم 138-302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة السرطان"،

4 دج، لصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،

11 دج ، لصالح ميزانية الدولة.

نلاحظ من خلال هذا التوزيع أم المشرع قام بتخصيص إيرادات بنسبة لصالح صناديق غير بيئية نسبة مرتفعة جدا ومثال ذلك الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، بينما حرمت نهائيا الصناديق البيئية من ذلك بالرغم أن الإيراد بيئي مائة بالمائة، والمشرع لم يهمل صناديق النشاطات العلاجية ذات الصلة في هذا الرسم وخصص لها نسبة معتبرة وهي 14 دج للعلبة الواحدة.

من خلال دراستنا للرسوم على المواد التبغية بصفة عامة بالرسوم الثلاثة تجد أن المشرع الجزائري قد أثقل كاهل المنتجين بالرسوم التبغية، حيث أخضعهم للرسم على الاستهلاك TIC لكن بالمقابل منحهم امتياز وهو الاستفادة من تخفيض لرقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني TAP بنسبة 50%(التجار بالجملة)، والتي منحت لباقي المنتجين وهذا وفقا لما نصت عليه أحكام المواد 219 فقرة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مع أخر تعديلاته.

خاتمة:

إنّ الجباية على المنتجات التبغية تمثل آلية من آليات الضبط الإداري البيئي وهي آلية ردعية في الأساس ، حيث أن المشرع الجزائري بفرضه لهذه الرسوم يهدف إلى الحد من استهلاك هذه المواد نظرا لأضرارها على صحة المستهلكين من جهة والبيئة من جهة أخرى بالإضافة إلى محاولة إصلاح الأضرار الناجمة عن استهلاك هاته المنتجات.

مما سبق نستنتج أنّ الرسوم التبغية تجسد آلية من الآليات الوقائية والردعية للحفاظ على صحة وسلامة الأفراد وذلك تحقيقا لمبدأ الملوث الدافع، كما تساهم في توفير إيرادات يمكن من خلالها إصلاح المخلفات والأضرار الصحية والبيئية بشكل مباشر أو غير مباشر.

أهمّ النتائج:

1. تعتبر المنتجات التبغية ملوث هام للبيئة ومسببة لأضرار صحية جسيمة

2. تحميل تكاليف الرسوم على المنتجات التبغية إلى المستهلك النهائي وهو المدخن بدلا عن المنتج الذي هو أساس إحداث التلوث

3. ارتفاع عائدات الرسوم على المنتجات التبغية لكن يتم توجيه عائداتها في كثير من الأحيان إلى أهداف غير بيئية بالرغم من إدراجها ضمن دائرة الرسوم البيئية فهي لا توجه إلى الصناديق البيئية وأحسن مثال الرسم الداخلي على الاستهلاك

4. إهمال تطبيق الرسوم على المنتوجات التبغية في الحالة الأولية (الخام)، أي تطبيقها على الفلاحين والمزارعين لهذه المواد رغم ما تخلفه من تلويث للتربة والمياه في المساحات المزروعة بهذه المادة

التوصيات:

1. التوجيه المباشر لعائدات الرسوم التبغية إلى الصناديق البيئية بدلا من توجيهها إلى عائدات الجباية العادية أو توجيهها إلى النشاطات العلاجية ذات الصلة من مبدأ تصحيح الأضرار

2. إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية أكثر دقة لجعل المنتجين هم الدافعين الحقيقيين لهذه الرسوم وعدم تحميلها كليا للمستهلك النهائي

3. جعل جزء من عائدات هذه الرسوم التبغية للإشهار والإعلام بمخاطر هذه المواد السامة كتوجيه جزء منها للجمعيات البيئية النشطة في المجال أو جمعيات مكافحة السرطان

4. فرض رسوم على الفلاحين والمزارعين لمادة التبغ بنسب أكبر من اجل تغيير نشاطهم الفلاحي لما يخلفه هذا النشاط من تلوث للتربة والماء والتأثير على الصحة بصفة عامة.

المراجع:

1. زنباي, ل .(10 04 ,2018) .مفتش محقق لمركز الضرائب أم البواقي مكتب التحقيقات.
2. قانون الرسم على رقم الأعمال ..المادة 25.
3. لزعر, م. أ .(2023) .جائحة كوفيد–19 والأمن الدوائي في الدول العربية .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4. المادة 106 من القانون 19–14 .(30 12 ,2019) .المتضمن قانون المالية لسنة 2020 .الجريدة الرسمية عدد 81 ص 39.
5. المادة 116 من القانون رقم 21–16 :30 .قانون المالية لسنة 2022، ج ر العدد 100 بتاريخ 2021/12/30

6. المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال معدلة بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2021. ج ر العدد 83 بتاريخ 2020/12/31
7. المادة 36 من قانون المالية لسنة 2002 ج ر العدد 79 بتاريخ 2001/12/23
8. المادة 43 من قانون المالية لسنة 2010 ج ر العدد 78 بتاريخ 2009/12/31
9. المادة 54 من القانون 03–02 .(28 12 ,2003) .المتضمن لقانون المالية لسنة 2004. ج ر العدد 83 بتاريخ 2003/12/29
10. المادة 68 من قانون المالية لسنة 2018 .ج ر العدد 76 بتاريخ 2017/12/28.
11. المادة 70 من قانون المالية لسنة 2012 .المادة 70 من قانون المالية لسنة 2012. ج ر العدد 72 بتاريخ 2011/12/29
12. المادة 72 من القانون المالية لسنة 2024 .(24 12 ,2023) .قانون المالية ج ر العدد 86 بتاريخ 2023/12/31.
13. الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. (2018). نشرية صادرة عن المديرية العامة للضرائب تحت رقم 87 . تم الاسترداد من www.mFdgi.gov.dz
14. . mfdgi.gov.dz
15. A. S. Gentzke. (2022). "Tobacco product use and associated factors among middle and high school students—National Youth Tobacco Survey, United States, 2021,". MMWR. Surveillance Summaries,. cdc.gov.
16. CIRCULAIRE N= 01/MF/DGI/DLRFAJ/DLRF/2022 Du 03FEVEIER2022.
17. Cunningham. (2022). "Tobacco package health warnings: a global success story," Tobacco Control. bmj.com.